الأهرام

٢٠٠٩/٦/٧

«تشريعية» الشعب توافق مبدئيا على مشروع القانون:

# سرور يطالب بشرطة متخصصة لوقف عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية

## الجبلي: قصر عمليات النقل على المستشفيات الحكومية وبالمجان

كتب ـ مصطفى شعبان:

وافقت أمس اللجنة المشتركة من الشريعية والصحة بمجلس الشعب في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور فتحي سرور من حيث المبدأ، على مشروع قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء بعد جدل استمر أكثر من ٥ سنوات بشأنه. وقد طالب الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في بداية المناقشات بضرورة إنشاء شرطة متخصصة لضبط العمليات غير الشرعية لنقل وزراعة الأعضاء، وشدد على ضرورة اقتصار عمليات النقل على المستشفيات الحكومية لمنع أي شبهة للاتجار، خاصة أن زراعة الأعضاء تتم حاليا في مصر دون قانون ينظمها، مشيرا إلى وجود تشريعات تنظم مثل هذه العمليات في أكثر من ١٨ دولة إسلامية.

وقال سرور: إن إحالة مشروع القانون لمجلس الشورى برغم أنه ليس من المشروعات المكملة للدستور إنما يأتي تنفيذا للحق الدستوري لرئيس الجمهورية من أجل توسيع دائرة الحوار حول هذا القانون.

ومن جانبه أكد الدكتور حاتم الجبلي أن مشروع القانون أمر مهم ومطلوب لوقف كل الظواهر السلبية الناتجة عن عدم وجود تشريع حاكم لنقل وزراعة الأعضاء في مصر، وأشار إلى أن القانون الجديد سوف يقضي على المعاناة الشديدة التي تواجه المرضى، كما يقضي على عمليات الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية بموجب ضوابط عمليات النقل التي تم وضعها في القانون.

وأشار إلى أن القانون من شأنه أيضا أن ينهي السمعة السيئة التي لحقت بمصر بعد تصنيفها من ضمن أربع دول تزدهر فيها سياحة نقل وزراعة الأعضاء بعد الصين والهند والفلبين.

وأكد الوزير أن عمليات النقل سوف تتم في المستشفيات الحكومية المتخصصة وبالمجان، حتى لا تقتصر عمليات زراعة الأعضاء على الأغنياء دون الفقراء.

وأشار إلى أن مشروع القانون تضمن عقوبات مشددة لمواجهة المخالفات في هذا الإطار تصل إلى السجن المؤبد والغرامة إذا ما تمت هذه العمليات بالمخالفة للقانون.

كما أكد الدكتور مفيد شهاب وزير المجالس النيابية والشئون القانونية أن مشروع القانون تمت إجازته من الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية ودار الإفتاء، مشيرا إلى أن هذه الجهات أجازت تبرع الإنسان البالغ العاقل غير المكره بجزء من أجزاء جسمه، ولم تفرق بين التبرع للأقارب أو غيرهم على أساس قاعدة التكافل.

وقال شهاب: إن الحكومة حريصة على تقديم مشروع القانون لمصلحة المواطنين.

وأكد الدكتور حمدي السيد أن القانون يتضمن ضوابط موضوعية فيما يتعلق بعدم إجراء عمليات نقل الأعضاء إلا إذا كان النقل هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على حياة المنقول إليه، ولا تؤدي عمليات النقل إلى اختلاط الأنساب.

كما حظر نقل الأعضاء من مصري إلى أجنبي باستثناء الزوجة.

ومن جانبه طالب الدكتور زكريا عزمي بضرورة تعريف المجتمع المصري بأهمية مشروع القانون الذي أثار جدلا واسعا في الشارع المصري، وقال: إن هذا المشروع يعد خطوة مهمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية